رأى فى خبر

عدد رقم: 4

التاريخ: 17-2-2016

الإحصاء : 12.7% معدل البطالة خلال الربع الرابع لعام 2015

الخبر

وكالة انباء الشرق الاوسط

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل البطالة تراجع بنسبة طفيفة ليبلغ 12.77% من إجمالي قوة العمل خلال الربع الرابع لعام 2015، مقابل 12.84 % خلال الربع السابق عليه، وبلغ خلال الربع المناظر من عام 2015 نحو 12.87%.

وأوضح الإحصاء –في نتائج بحث القوى العاملة للربع الرابع في الفترة من أكتوبر إلي ديسمبر لعام 2015 – أن معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15 – 29 سنة) بلغ 27.6? من إجمالي قوة العمل, ليبلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور 22.1% وبين الشباب الإناث 42.4% من إجمالي قوة العمل.وأضاف أن "معدل البطالة للفئة العمرية (15 – 19 سنة) بلغ 18.9% وبلغ 35.4% في الفئة العمرية (20 – 24 سنة)، كما بلغ معدل البطالة 24.0 ? للفئة العمرية (25 – 29 سنة."(

وأشار إلى أن معدل البطالة للشباب في الفئة العمرية (15 – 29 سنة) من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها بلغ 34 % من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية، ليبلغ 24 % معدل البطالة للذكور من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها في نفس الفئة, و56.5 % معدل البطالة للإناث من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها في نفس الفئة.

وبين الإحصاء أن تقدير حجم قوة العمل خلال الربع الرابع من العام الماضي سجل 28.3 مليون فرد بزيادة قدرها 333 ألف فرد بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الثالث من عام 2015 ، وبزيادة قدرها 654 ألف فرد بنسبة زيادة 2.4% عن الربع ذاته من عام 2014.

ولفت إلى أن عدد المتعطلين خلال الفترة المذكورة بلغ 3.62 مليون متعطل بنسبة 12.77% من إجمالي قوة العمل وبزيادة قدرها 22 ألف متعطل عن فترة المقارنة، وبزيادة قدرها 54 ألف متعطل عن الربع الرابع من عام 2014.

وأظهر الإحصاء أن معدل البطالة بين الذكور بلغ 8.9% من إجمالي الذكور في قوة العمل، بينما كان 9.3% في كل من الربع السابق عليه، والربع المماثل من عام 2014.

وبلغ معدل البطالة بين الإناث 25.8% من إجمالي الإناث في قوة العمل، مقابل 24.9% في الربع السابق عليه، وكان 24.8% في الربع الرابع من عام 2014.

وفى الحضر، أوضح الإحصاء أن معدل البطالة خلال الربع الأخير من العام الماضي بلغ 15.1% من إجمالي قوة العمل في الحضر، مقابل 15.0% في الربع الثالث من العام ذاته، وكان 15.5% خلال الربع المناظر من عام 2014.

وفى الريف، بلغ معدل البطالة 11.0% من إجمالي قوة العمل في الريف, بينما كان 11.2 % في الربع السابق عليه، 10.8 % في الربع المماثل عام 2014.وسجل حضر الوجه البحري أعلى معدلات البطالة بنسبة 16.1%، بينما كان أقل معدلات البطالة في ريف الوجه القبلي بنسبة 8.7 %.

وأشار الإحصاء إلى أن عدد المشتغلين خلال الربع الرابع من 2015 بلغ 24.7 مليون مشتغل بزيادة قدرها 312 ألف مشتغل بنسبة 1.3 % عن الربع الثالث من العام ذاته، بزيادة قدرها 600 ألف مشتغل بنسبة 2.5% عن الربع المناظر من عام 2014.

ولفت إلى أن عدد المشتغلين من الذكور بلغ 19.9 مليون مشتغل بزيادة قدرها 274 ألف مشتغل بنسبة 1.4% عن الربع السابق عليه، بزيادة قدرها 677 ألف مشتغل بنسبة 3.5% عن الربع المماثل عام 2014، وبلغ عدد المشتغلات من الإناث نحو 4.8 مليون مشتغلة بزيادة قدرها 38 ألف مشتغلة بنسبة 0.8?% عن الربع السابق، بانخفاض قدره 77 ألف مشتغلة بنسبة 1.6% عن نفس الربع عام 2014.

وبين الإحصاء أن عدد المشتغلين بأجر نقدي بلغ 15.7 مليون مشتغل، بنسبة 63.6%، وعدد المشتغلين أصحاب الأعمال 3.2 مليون مشتغل، بنسبة 12.8% وبلغ عدد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحد 3.2 مليون مشتغل، بنسبة 13.1%، في حين بلغ عدد المشتغلين لدى الأسر بدون أجر 2.6 مليون مشتغل، بنسبة 10.5% من إجمالي المشتغلين.

وأظهر أن نشاط الزراعة وصيد الأسماك استحوذ أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية، ليبلغ عدد المشتغلين في هذا النشاط 5.9 مليون مشتغل بنسبة 24.0%، وجاء نشاط تجارة الجملة والتجزئة في المركز الثاني ليبلغ عدد المشتغلين 3.1 مليون مشتغل بنسبة 12.7% من إجمالي المشتغلين، يليه عدد المشتغلين في نشاط التشييد والبناء 3.0 ملايين مشتغل بنسبة 12.2% من إجمالي المشتغلين محققا المركز الثالث بين الأنشطة الاقتصادية، ثم نشاط الصناعات التحويلية بعدد 2.8 مليون مشتغل بنسبة 11.5%، ونشاط التعليم بعدد 2.3 مليون مشتغل بنسبه 9.2 % وأخيرا نشاط النقل والتخزين 1.9مليون مشتغل بنسبة 7.8% من إجمالي المشتغلين.

وبين الإحصاء أن معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بلغ 46.3 % من جملة السكان (15 سنة فأكثر) خلال الربع الرابع من عام 2015, مقابل 46% خلال الربع الثالث من العام ذاته، كان 47% خلال الربع الرابع من عام 2014.وأوضح أن معدل المساهمة بين الذكور 70.3% مقابل 21.5% بين الإناث، كما بلغ معدل المساهمة في الحضر 45.2%، مقابل 47.1% في الريف.

وسجلت الفئة العمرية (25 / 29 سنة) أعلى معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي حيث بلغت حوالى 63.3%، كما كان لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها أعلى معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي بنسبة 76.7%.

الرأى

* تراجع معدلات البطالة الطفيف لا يعكس بوضوح وضع البطالة الحقيقي في مصر في ظل عدم وضوح البيانات الخاصة بالقطاع غير الرسمي كما ان تصدر قطاع الزراعة لمقدمة الانشطة يشير الي ضرورة تدعيم نمو الوظائف بقطاع الصناعة لخفض معدلات الفقر و البطالة .

* استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين تشير الي انه يجب ان يتم اللجوء الي تعديلات جذرية في سياسات التعليم و مخرجاتة في ظل استمرار واضح لمشكلة البطالة الهيكلية الناتجة عن تشوة العرض و الطلب في سوق العمالة المصري من وجود عمالة غير مطلوبة للتوظيف و غياب العمالة المطلوب توظيفها .

* استراتيجية البنك المركزي الحالية لتحفيز النمو من خلال استراتيجية تمويل بفائدة منخفضة و توسيع نطاق قاعدة الممولين ستؤدي الي تحركات ملموسة في تخفيض معدلات البطالة في مصر اذا ما ارتبطت بتعديلات هيكلية في التشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة و التراخيص و الاستثمار و تخصيص الاراضي و الضرائب خاصة علي المشروعات الصغيرة و القطاع غير الرسمي .

* يجب ان ترتبط استراتيجية الدولة بصورة اكبر بتوزيع المشروعات التنموية جغرافيا في ضوء مستويات البطالة في الريف خاصة بين الاناث فارتفاع معدلات البطالة بينهم تؤكد علي عدم استغلال لقدراتهم الاقتصادية لهذا فمشروعات مثل وظيفتك جنب بيتك بما ترتبط به من بعد جغرافي ستؤدي الي تحقيق هدف تخفيض البطالة و رفع معدلات التشغيل للاناث علي وجة الخصوص .

تنبيةهام :

اعد هذا التقرير لاغراض التوزيع لاعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية و لا يجوز نشره او توزيعه دون موافقة كتابية من ادارة المركز ، و لا تعد اي من البيانات او التحليلات او المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية كما ان ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوي التجارية للنشاط موضوع التقرير و لا لقدرتة علي تحقيق نتائج معينة. و قد تم أعداد هذه البيانات و التحليلات الاستثمارية بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فأن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة فيوقت أعدادها ، كما أن هذه البيانات لا يعتد به كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونيه او استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة و نؤكد ان أي أخطاء قد تكون وردت عند أعداد هذة البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة .